

## "قانون الحشمة"

سعيد الحمد

جريدة الأيام - البحرينية

الأحد 2006-9-10

بما أن مجلس أمناء جامعة البحرين هو الذي اقر واصدر قانون الحشمة، تحت مسمى جديد هو «مواصفات الملابس للطلبة والطالبات»، بينما ظلت مواد القانون هي نفس مواد قانون الحشمة السيئ الصيت .. فاننا نسأل مجلس الامناء كيف له ان يصدر قانونا او حتى لائحة تتعارض مع الدستور ومع الحقوق التي كفلها الدستور.. وكيف له ان يصدر قانونا ولوائح تتعارض كل التعارض مع طبيعة ومقومات الدولة المدنية في بلادنا...؟؟!!؟؟ مجلس الامناء يرأسه وزير التربية ويضم في عضويته وزراء آخرين وشوريين ممن يفترض فيهم الاطلاع الدقيق والفهم العميق لمواد الدستور وانظمة الدولة المدنية في مملكتنا، فلا يقعون في مأزق اصدار قانون او لائحة تصطدم وتناقض الدستور والانظمة والقوانين المدنية. ويعتقد البعض ان الحسبة السياسية وحسابات ما هو متوقع في الدورة البرلمانية القادمة ربما دفعت البعض في مجلس الامناء لاصدار هذا القانون المتوافق مع امزجة وتوجهات الجماعات الاسلامية المتوقع وصولها بقوة الى البرلمان لكسب ودها ورضاها عنهم مبكرا والتقرب منها.. لعل ذلك يمنع ويدراً عنهم المساءلة والمحاسبة وربما الاستجواب في الدورة البرلمانية القادمة فتكون العلاقة «سمننا على عسل» على اعتبار انهم خدموا توجهات هذه الجماعات واستجابوا لرغباتهم حتى قبل بدء العمل البرلماني بما يصب في ميزان اعمالهم وبما يمنع عنهم ولو مؤقتا مضايقات البرلمانيين الاسلاميين واسنلتهم واحراجاتهم...!!! واذا كانت الامور ستسير على هذا المنوال «اخدمني واخدمك.. واسكت عني واسكت عنك.. وشيلني واشيلك» فنحن امام مرحلة خطيرة ودقيقة ستهدد ركانز واركان وقواعد وبنيان الدولة المدنية البحرينية التي تأسست وقامت بشموخ منذ بداية التنظيم الاداري الحديث في مطلع العشرينات من القرن الماضي والذي اكتسبت من خلاله البحرين موقعا متميزا بفضل اسلوب ومنهجية الدولة المدنية الذي اختارته لانظمتها وقوانينها ولوائحها والذي حكم مسيرتها على مدى عقود طويلة من الزمن البحريني المتسامح والمنفتح حضاريا على عصره والقادر في ذات الوقت على ضبط ايقاع الحياة المدنية والحياة الدينية والروحية بانسجام وتوافق راق ومتقدم لم يتعرض لاختلالات واختراقات ومصادمات واختلاطات بين الديني والمدني، وهو ما كان يحسب للبحرين وبما جعلها نموذجا تتطلع اليه شعوب الدول المجاورة وغيرها من الدول العربية. ومن منطلق حرصنا على بقاء واستمرار ركانز ومقومات الدولة المدنية في بلادنا التي حفظتها من الانزلاق الى متاهات خطيرة انزلقت اليها بلدان اخرى ولم تحصد منها سوى التفكك والتفتت والصراع.. من هذا المنطلق فاننا نرفض ان تأتي التنازلات والمساومات والصفقات والحسابات الشخصية لتقوض اساسات وقواعد دولتنا المدنية التي حفظت لنا التوازن والتعايش السلمي والاجواء الصحية بين مختلف الطوائف والاديان والاعراق والمذاهب التي عرفناها طوال تاريخها الطويل، متعايشة بسلام في مناخات لا توفرها سوى الدولة المدنية البحرينية، فكانت صمام امان بما اعطته من مساحات واسعة للانسجام والتعايش بتفاهم في ظل كفالة الحريات المدنية والشخصية التي هي عماد الدولة المدنية الاصلية. ومجلس امناء جامعة البحرين وهو يوافق ثم وهو يصدر قانون الحشمة انما يشرع الابواب لمجالس اخرى سوف تتبع خطواته في اصدار قوانين مماثلة ومشابهة على اكثر من صعيد حياتي عام وفي اكثر من مجال بما سيكون وبالاعلى على الدولة المدنية التي كانت لنا يوما...!!